

Distr.: General
23 October 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد راميزيس كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

- البند ٥٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)
- البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)
- البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)
- البند ٦١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)
- البند ٦٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببند أخرى في جدول الأعمال) (تابع)**
- البند ٦٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببند أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨.

** بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ٥٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/72/23) (الفصلان الخامس والثالث عشر) و (A/72/62)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/72/23) (الفصلان السادس والثالث عشر))

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/72/23) (الفصلان السابع والثالث عشر) و (A/72/69)

البند ٦١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/72/66/Rev.1 و A/72/66/Add.1)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع) (A/72/23) (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثالث عشر)، (A/72/74 و A/72/346)

١ - السيدة بيدروس كاريتيرو (إسبانيا): قالت إن استمرار وضع جبل طارق كآخر مستعمرة في أوروبا هو أمر يبعث على الأسف بدرجة أكبر لأن الدولة القائمة بالإدارة، المملكة المتحدة، هي حليفة لإسبانيا في مجالات أخرى كثيرة. فبموجب معاهدة أوترخت، لم تتنازل إسبانيا لصالح المملكة المتحدة إلا عن مدينة وقلعة جبل طارق، إلى جانب مينائه ودفاعاته وحصونه، دون التنازل عن المياه الإقليمية أو الولاية الإقليمية. ومع ذلك، تحتل المملكة المتحدة البرزخ والمياه المحيطة به بصورة غير قانونية، متجاهلة أحكام هذه المعاهدة. فالاحتلال البريطاني يتعارض مع القانون الدولي وينتهك سلامة الأراضي الإسبانية؛ ولذلك ستواصل إسبانيا طلب رد أراضيها حتى يكتمل إنهاء الاستعمار.

٢ - وقالت إن الجمعية العامة واللجنة الرابعة قد كلفا إسبانيا والمملكة المتحدة ببدء مفاوضات بشأن إنهاء الحالة الاستعمارية،

ونصا في سلسلة من القرارات على وجوب إنهاء استعمار جبل طارق وفق مبدأ السلامة الإقليمية وليس مبدأ تقرير المصير، وحددا تاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ كموعدها النهائي لإنهاء الاستعمار. بيد أن المملكة المتحدة كثيرا ما اتخذت خطوات تتعارض مع إنهاء الاستعمار، مثل إجراء استفتاء بشأن مسائل السيادة في عام ١٩٦٧. وقد مر خمسون عاما، ولكن ليس هناك ما يدعو للاحتفال نظرا إلى أنه لم يحرز أي تقدم.

٣ - وأضافت أن وجود مستعمرة داخل إسبانيا يترك آثارا ضارة تتجاوز المجال السياسي. فالنظام الضريبي الخاص بجبل طارق يحدث اختلالا في اقتصاد المنطقة على حساب خزانة كل من إسبانيا والاتحاد الأوروبي، وقد أدت الميزة غير العادلة التي يوفرها لاقتصاد الصخرة إلى نشوء أنشطة جرمية منظمة خطيرة متخصصة في تهريب التبغ عبر الحدود. وينبغي لسلطات جبل طارق أن تستخدم قسما من ثروتها الكبيرة لحماية البيئة ببناء محطة لمعالجة مياه الصرف، بدلا من إلقيائها في البحر.

٤ - وأردفت قائلة إن إسبانيا ظلت دائما منفتحة للحوار، وإنها قامت في السنة الماضية بدعوة المملكة المتحدة رسميا إلى بدء مفاوضات بشأن نظام سيادة مشتركة. ورغم أن إسبانيا لن تتخلى أبدا عن مطلبها العادل بإيجاد حل حاسم لمسألة جبل طارق وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة، فإن اقتراحها يهدف إلى زيادة الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي للمنطقة بأسرها، لا سيما للإسبان العاملين في جبل طارق وكامبو جبل طارق. وتحاول إسبانيا التوصل إلى اتفاق مع المملكة المتحدة من أجل تنفيذ خطة جديدة للتعاون الإقليمي من شأنها تحسين الحياة اليومية للسكان على جانبي الحدود. وهذه الآلية، بخلاف "المنتدى الثلاثي" الذي لم يعد موجودا، تشمل مشاركة السلطات الإسبانية المحلية والإقليمية، إضافة إلى سلطات إسبانيا والمملكة المتحدة وجبل طارق.

٥ - وأخيرا، قالت إن إسبانيا ستدافع عن مصالح الإسبان في كامبو جبل طارق، المقاطعة الإسبانية المتاخمة للصخرة، الذين هم الأكثر تضررا من المشاكل الناشئة عن الحالة الاستعمارية.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

١٨٠ مليون دولار في السنة على سبيل التعويض. وقد أتاحت هذه الأموال تنفيذ عدة مشاريع في مجال البنية التحتية.

١١ - واختتم بالقول إنه رغم ما قد يقوله مقدمو الالتماسات المؤيدين للاستقلال الذين سيتكلمون بعده، فإن بولينيزيا الفرنسية بلد ديمقراطي يتمتع بسيادة القانون بشكل حقيقي.

١٢ - السيد أوسكار تيمارو (رئيس حزب تافيني هويراتيرا نو تي أو ماوهي ورئيس بلدية فآ في تاهيتي): قال إن الاستعمار لا يزال موجودا بقوة في بولينيزيا الفرنسية ولكنه مقنّع إلى درجة أن الحكومة المنتخبة تدافع عنه. ولما كان من المفترض أن الإقليم يتمتع بالحكم الذاتي، لم تعد فرنسا مطالبة باحترام القواعد المنطبقة على الدول القائمة بالإدارة؛ ويمكن لها أن تعتمد ببساطة على ممثل بديل لتبرير هذا الترتيب أمام الأمم المتحدة. غير أن هذا لن ينطلي على المجتمع الدولي، وشعب ماوهي يريد ممارسة حقه في تقرير المصير. وردا على سؤال طرحه السيد بالصدّيق (الجزائر)، قال إن فرنسا كانت تدرك تماما الآثار الصحية المترتبة على التجارب النووية، وبالتالي فإن قرارها إجراء هذه التجارب في الإقليم جريمة متعمدة ضد الإنسانية تعترم كنيسة ماوهي البروتستانتية رفع دعوى بشأنها ضد فرنسا أمام المحكمة الجنائية الدولية. فالتعويض متأخر جدا وغير كافٍ. وإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الفرنسية هي التي تحصل الإيرادات الضريبية، بدلا من السكان المحليين، من مشاريع البنية التحتية التي يُزعم أنها ممولة من هذه التعويضات، مثل مطار تاهيتي الدولي.

١٣ - السيد جيروس (رئيس حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية): قال إن بيان رئيس بولينيزيا هو محاولة للدفاع عن نظام تبعية لا يمكن الدفاع عنه، وهو ليس سوى حكم ذاتي وهمي. فالدولة القائمة بالإدارة تتحكم في أهم مجالات العمل الحكومي، لا سيما تلك تدر إيرادات، ويمكن للدولة القائمة بالإدارة في أي وقت استرداد السيطرة على المجالات القليلة التي فوضتها إلى الحكومة الإقليمية. وليس للحكومة المحلية سلطة حتى على الجزر الخارجية الواقعة داخل إقليمها. وإضافة إلى ذلك، فإن فرنسا لم تمثل الحكم الوارد في المادة ٧٢ من الدستور الفرنسي، ألا وهو توفير التمويل الكافي عند نقل المهام الحكومية الجديدة. ثم تأتي المادة ٧٣ لتعدد الوظائف الأساسية التي لا يجوز نقلها أبدا؛ وبالتالي فإن لا شيء سوى الاستقلال يتيح للحكومة البولينيزية المنتخبة ممارسة كامل الصلاحيات بحرية. ورد على سؤال طرحه السيد إسيوتو (نيكاراغوا) فقال إن البرلمان

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

٦ - الرئيس: قال إنه، انسجاما مع الممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى التكلم أمام اللجنة وسيُدعى مقدمو الالتماسات إلى الجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات، على أن ينسحب جميع هؤلاء بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/C.4/72/2)

٧ - السيد فريتش (رئيس بولينيزيا الفرنسية): قال إن منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي هو الأقدر على تقييم الحالة المؤسسية والسياسية في بلده، قد صوت بالإجماع لقبول بولينيزيا الفرنسية كعضو كامل. وبالتالي فهي بلد تتمتع بالحكم الذاتي لا يخضع لسيطرة استعمارية.

٨ - وقال إنه ينبغي بناء على ذلك أن يُعترف أيضا في مشروع القرار الحالي المتعلق ببولينيزيا الفرنسية بأنها متمتعة بالحكم الذاتي. وقال إنه يعترض بشدة على الإشارة في الفقرة ٦ إلى تقييم للحكم الذاتي مشكوك فيه بشدة، وقد أعده في الواقع مقدّم التماس يتقاضى أموالا من حزب مناصر للاستقلال في بولينيزيا. وهذا التحيز لصالح 'نظريات التحرير' بدلا من احترام الإرادة التي عبّر عنها الشعب من خلال العمليات الديمقراطية ينعكس أيضا في نهج اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار). غير أن شعب بولينيزيا الفرنسية لا يريد أن يكون فأر تجارب في الصدمات الإيديولوجية، فأولوبته هي التنمية، وقد صوت ٧٠ في المائة من السكان لصالح المرشحين المناهدين بالحكم الذاتي بدلا من مؤيدي الاستقلال. وهم يُعولون على الأمم المتحدة لسماع صوتهم.

٩ - وقال إنه نظرا لقلّة موارد بولينيزيا الفرنسية، فلا خزي في التوجه إلى بلد كبير مثل فرنسا لطلب الدعم. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، وقع البلدان على اتفاق تنمية فترته ١٥ سنة، ولعل جهود بولينيزيا الفرنسية إلى فرنسا بالمسؤولية عن مجالي الأمن والعدالة يشكل مثالا على التعاون العملي، لا على "الاستعمار بالتراضي".

١٠ - وأضاف أن فرنسا قد اعترفت بآثار التجارب النووية التي أجرتها في بولينيزيا الفرنسية ودفعت خلال السنوات العشرين الماضية

أجل بيان السبب في عدم تحقق أي تغييرات ملموسة منذ أن أعادت الجمعية العامة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ٢٠١٣. فلن يتحقق تقدم يُذكر بمواصلة مناقشة ما إذا كان الإقليم متمتعاً بالحكم الذاتي. وقالت إن الأحرى بالاجتماع الدولي هو تفعيل توصيات الجمعية العامة.

١٨ - السيدة غالينون (رابطة فاهيني بيري رافا، تاهيتي): قالت إن بولينيزيا الفرنسية، كإقليم تابع، قد استُغلت استراتيجياً من جانب فرنسا لإجراء التجارب النووية بمجرد أن أصبح من غير الممكن إجراء هذه التجارب في الجزائر بعد استقلالها. ونجم عن برنامج التجارب النووية عواقب هائلة على الصعيدين الصحي والاقتصادي وغيرها. أضرت بسلامة بولينيزيا الفرنسية وسائر منطقة المحيط الهادئ.

١٩ - وأضافت أن حكومة الإقليم التي تعتمد سياسات المواءمة الإرضائية تدفع بأن اتفاقاً تم التوقيع عليه مؤخراً مع الحكومة الفرنسية بشأن هذه المسألة قد خلق جوّاً من النوايا الحسنة، حيث اعترفت فرنسا أخيراً بمحنة المتضررين من تجاربها النووية. وقالت إن رابطتها مع ذلك ليست راضية عن هذا الاتفاق الذي أتى بقليل من الالتزامات الحقيقية بالتعويض، فهو اقتصر على إجراء تعديل طفيف لعروض التعويض الفاشلة وغير الكافية على الإطلاق التي قُدمت قبل عدة سنوات. ولا يشكل الاتفاق اعتذاراً عن الجرائم المرتكبة، كما أنه لا يتناول الضرر البيئي الناجم عن التجارب، أو عملية إزالة النفايات المشعة التي يجب القيام بها.

٢٠ - السيد شايو (أستاذ بجامعة بولينيزيا الفرنسية): قال إنه لا بد من برنامج شرعي وشامل لتعويض المتضررين من التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية وأسرهم. وفي عام ٢٠٠٤، اتخذت جمعية بولينيزيا الفرنسية قراراً يحدد كمياً تعويضات التجارب النووية. وعلى الرغم من أن هذا القرار قد قُدم إلى الأمم المتحدة، فهو لم يوزع على الدول الأعضاء؛ ولم يشر إليه في أي من قرارات اللجنة بشأن بولينيزيا الفرنسية، على الرغم من أن الجمعية قد كشفت عن الحقيقة المزعجة بخصوص التجارب النووية ودور الدولة القائمة بالإدارة والحكومة التي تقوم بعملها بالوكالة في الإقليم. وقال إنه لا يثق كثيراً باعتراض الدولة القائمة بالإدارة بالتجارب، وهي لا تزال تتهرب من المسؤولية عن أفعالها. وحكومة الإقليم التي تعتمد سياسات المواءمة الإرضائية تكون مخدوعة من الدولة الراعية لها عندما تحاول البرهنة على أن المسار الذي تسلكه حالياً سيؤدي إلى تعويض المتضررين وأسرهم على نحو موثوق.

الفرنسي لديه صلاحية أحادية الجانب لنقل أي مهام، رغم أن للإقليم ممثلين في هذه الهيئة.

١٤ - السيدة تيفاهيتوا (رابطة تي فاهين ماوهي نو مانوتاهي): أعربت عن تأييدها للبيانين السابقين، فقالت إن فرنسا تسيطر على النظام الانتخابي المحلي، وأنه بما أن بولينيزيا فرنسية ذات سيادة لن تكون في مصلحة فرنسا، فإن هذا النظام مصمم لكي تظل في السلطة حكومة تعتمد سياسات المواءمة الإرضائية. وسبق أن أشارت فرنسا إلى أنها لا تستطيع تمويل إدارة المهام الحكومية الأخرى، وإن كانت المبالغ الكبيرة من الإيرادات التي تجمعها فرنسا من بولينيزيا الفرنسية تفوق بكثير تكلفة هذه الإدارة. وبالتالي، فلو نُقلت السلطة الحقيقية لكانت بولينيزيا الفرنسية قادرة على تمويل حكمها الذاتي من اقتصادها المحلي. فالحالة الراهنة استهزاء بالاستقلالية الحقيقية.

١٥ - السيد ستانلي كروس: تكلم بصفته الشخصية كممارس لمهنة القانون في باييت، فقال إن فرنسا لا تزال تسيطر على الموارد الطبيعية في الإقليم وأن الترتيبات المالية بين فرنسا وبولينيزيا الفرنسية لا تحمي مصالح السكان المحليين. وذلك ينتهك القانون الدولي ويجعل الشعب البولينيزي يعتمد على الدولة القائمة بالإدارة. ومن الناحية الأخرى، تكتسب فرنسا إيرادات ونفوذاً جيوسياسياً من السيطرة على مساحة ٥ ملايين ميل مربع من المحيط هي من حق بولينيزيا الفرنسية، وهو ما يجعلها ثاني أكبر قوة بحرية في العالم.

١٦ - السيد تيتواهاو تيمارو (نائب رئيس بلدية فأ): قال إن كميات كبيرة من الكوبالت والبلاتين والمنغنيز وغيرها من العناصر الأرضية النادرة قد اكتُشفت في بولينيزيا الفرنسية، وإن استغلال هذه الموارد في قاع البحار سيهدد مكاسب كبيرة. وهناك شواغل متعلقة بالآثار البيئية المترتبة على الاستخراج، مع أن السلطة القائمة بالإدارة تنفرد بصلاحية استغلال جميع المواد الخام الاستراتيجية، بموجب القانون الفرنسي. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الفرنسية تحصل على مبالغ كبيرة من الإيرادات بفرض ضرائب على المجال الجوي لبولينيزيا الفرنسية وعلى مطاراتها.

١٧ - السيدة فالتينا كروس (عضو مجلس بلدية تيفا - إي - أوتا): قالت إنه ينبغي الإشادة بحكومة بولينيزيا الفرنسية التي تعتمد سياسات المواءمة الإرضائية لقيامها أخيراً بزيارة الأمم المتحدة، حتى وإن كانت تمثل مصالح الدولة القائمة بالإدارة وليس السكان المحليين. ودعت إلى التوضيح فيما يتعلق بإجراءات الأمم المتحدة من

بالمرة، وهما لم يقيّما الأثر الذي خلفته التجارب النووية على شعب بولينيزيا الفرنسية الذي لا يزال في انتظار العدالة التعويضية. وأوضح أن هذين التقريرين، وإن عكسا المعلومات المحدودة المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة، قد تجاهلا التقارير الأخرى ذات الصلة بشأن آثار الإشعاع الذري. وقال إن التقارير الجديدة يجب أن تكون أكثر شمولاً وأن تُحدّث باستمرار وتكون متسقة مع الالتزام بإنهاء الاستعمار الذي أعرب عنه الأمين العام في كلمته أمام الدورة التنظيمية للجنة الخاصة في شباط/فبراير ٢٠١٧.

٢٥ - واختتم قائلاً إنه بالنظر إلى كون المعلومات المقدمة من الأمم المتحدة غير كافية بالمرة، فإنه ينبغي للجنة أن تستفيد من المعلومات المستقاة من مصادر خارج منظومة الأمم المتحدة وأن تعممها بوصفها وثائق رسمية، بما في ذلك التقرير العلمي المستقل الذي أعده عالم فرنسي في عام ٢٠١٤ عن التجارب النووية الفرنسية في بولينيزيا الفرنسية.

٢٦ - السيدة إستال (جمعية الصداقة لعمال بلدية فآ): قالت إنه ليس من المستغرب أن يقوم أعضاء الحكومة الإقليمية المؤيدون لفرنسا بالتذكير بشكل دوري بقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) الصادر في عام ١٩٧٠، والذي تضمن، ضمن خيارات المركز السياسي المعترف بها للشعوب، بالإضافة إلى خيارات الاستقلال أو الارتباط الحر بدولة مستقلة أو الاندماج الحر فيها، خياراً إضافياً هو "أي مركز سياسي آخر يحدده الشعب بحرية"؛ فهم يسعون من وراء ذلك إلى إضفاء المشروعية على بولينيزيا الفرنسية بدعوى أنها تتمتع بالحكم الذاتي، في حين أنها لا تزال إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي.

٢٧ - وأوضحت أن موقف الأمم المتحدة بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية قد شهد تطورات: فهي كانت قد أدرجتها في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ١٩٤٦، ولكن فرنسا أعلنت في العام التالي أنها لم تعد مستعمرة، بل أصبحت إقليماً فرنسياً من أقاليم ما وراء البحار. ولم تقرر الأمم المتحدة إلا بعد سنوات أنه لا يمكن أن تشطب دولة قائمة بالإدارة أو وكلائها اسم إقليم من القائمة، وأن هذا التغيير يجب أن تقره الجمعية العامة بعد إجراء استعراض شامل لترتيب المركز السياسي. واختتمت قائلة إن القرار المتخذ في عام ٢٠١٣ لإعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كان هو القرار الصائب بناءً على ذلك.

٢٨ - السيد بروذرسون (النائب الممثل لبولينيزيا الفرنسية في الجمعية الوطنية الفرنسية): قال إن قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) اعتبر الارتباط الحر مع دولة مستقلة يعتبر حكماً ذاتياً كاملاً،

٢١ - السيد تايريا (جمعية Bleu Djeun's No Maohi Nui): قال إن الأنشطة العسكرية من قبيل التجارب النووية تعرقل تنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار. وأضاف قائلاً إنه على النحو المنصوص عليه في مقرر الجمعية العامة ٥٧/٥٢٥، فإن الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها تتعارض مع حقوق ومصالح الشعوب المستعمرة المعنية، ولا سيما حقها في تقرير المصير، ومن ثمّ يتعين على هذه الدول إنهاؤها، وفي نفس الوقت تأمين مصادر رزق بديلة للشعب الأصلي للاستعاضة عن النموذج الاقتصادي العسكري الزائف.

٢٢ - وأوضح أن المقرر نص على وجه الخصوص وبوضوح على أنه لا يجوز استخدام هذه الأقاليم والمناطق المجاورة لها لإجراء تجارب نووية أو التخلص من النفايات النووية أو نشر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وذكر أن فرنسا مستمرة مع ذلك في ترك النفايات النووية التي تبقت من فترة اختباراتها النووية على عدة جزر في بولينيزيا الفرنسية، ورفضت علاوة على ذلك القيام بأي عملية تنظيف جادة.

٢٣ - السيدة تورا (عضو في مجلس مدينة تومارا): قالت إن الدولة القائمة بالإدارة تعمدت إخفاء المعلومات الحيوية المتعلقة بالآثار التي خلفتها التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية. وأضافت قائلة إن التقييد المخزي للمعلومات المتعلقة بالأثر الحقيقي للتجارب النووية يتجلى في إغفال منتدى جزر المحيط الهادئ، في تقريره لعام ٢٠١٧، ذكر مسألة إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية، مع أنه أشار إلى الكفاح المماثل الذي تخوضه جزر مارشال من أجل الحصول على تعويضات عن التجارب النووية التي أجريت فيها. واعتبرت أن انضمام حكومة بولينيزيا الفرنسية إلى منتدى جزر المحيط الهادئ خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم يكن من باب الصدفة، فالحكومة التي تنوب عن المستعمر لا تزال تخدم في المقام الأول مصالح دولة قائمة بالإدارة ترفض الامتثال للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. بل وعلى العكس من ذلك، يبدو أن الدولة القائمة بالإدارة تعمل من وراء الكواليس لمنع نشر أي معلومات قد تفضح انتهاكاتاً لحقوق الإنسان وللقانون الدولي فيما يتعلق بولينيزيا الفرنسية.

٢٤ - السيد ماماتوايا هوتابو (مكتب تاريتو السياحي في فآ): قال إن تقرير الأمين العام عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية على مدى ٣٠ عاماً (A/69/189 و A/72/74) غير كافيين

على نماذج التبعية السياسية التي لا توفر قدرا كاملا من الحكم الذاتي.

٣٢ - وحث الدول الجزرية في المحيط الهادئ على أن ترفض جميع الآراء الساعية إلى الهيمنة والتي تحاول حصرها في حيز ضيق من الناحيتين المادية والنفسية. ومضى يقول إن حكومة المواءمة الإرضائية الموجودة حاليا في بولينيزيا الفرنسية ما هي إلا بوق يكرر ما تقوله الدولة القائمة بالإدارة التي تتجاهل مسؤولياتها القانونية الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وحث المنظمة على أن تتخذ إجراءات عاجلة وتنفذ قراراتها الخمسة بشأن بولينيزيا الفرنسية، وتعتمد، في نفس الوقت، مشروع القرار المعروض عليها حاليا بشأن بولينيزيا الفرنسية بتوافق الآراء.

٣٣ - السيد أرسيا بيباس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): استفسر عما ينتظره مقدمو الالتماسات من الأمم المتحدة في الأجلين القصير والمتوسط من إجراءات محددة يمكن أن تسهم في إنهاء الاستعمار.

٣٤ - السيد توهيافا: قال إنه ينبغي تنفيذ برنامج للتثقيف السياسي لمساعدة الشعب على فهم أنه لا يوجد سوى ثلاث خيارات لممارسة حق تقرير المصير هي: الاستقلال أو الارتباط الحر أو الاندماج الكامل. ولا يوجد خيار رابع أو "إضافي" كالذي قامت الحكومة التي تعتمد سياسات المواءمة الإرضائية، من خلال تفاهمها مع السلطة الاستعمارية، بتصويره زورا إبان الانتخابات كخيار يضع الشعب على طريق تقرير المصير.

٣٥ - السيد كورين (مشروع دراسات التبعية): قال إن الاستعمار المعاصر يمثل ما تبقى أمام الأمم المتحدة من عمل لم يكتمل، وهو يتطلب حلولاً تقوم على أساس المعايير المعمول بها للحكم الذاتي والمعترف بها بموجب قراراتها ذات الصلة. وذكر أن قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ قد خلص إلى أن بولينيزيا الفرنسية تُعد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وقد عُزِّز ذلك الاستنتاج بالقرارات اللاحقة التي أفادت بأن مركز الإقليم يتسم بالسيطرة الأحادية الجانب التي تمارسها الدولة القائمة بالإدارة على معظم المهام الحكومية. وأوضح أن الإقليم لم يستوف إلى حد كبير معايير تقرير المصير، ورأى أن الإصلاحات الداخلية لا تشكل إنهاءً للاستعمار. وعبر عن رأي مفاده أن تأخر عملية إنهاء الاستعمار سيتواصل ما لم تُجرِ الأمم المتحدة دراسة شاملة، وما لم تُنظَّم بعثات لزيارة الإقليم وتتم التوعية بالمركز السياسي للإقليم ويُجر استعراض

شريطة أن تتوفر لشعب الإقليم المعني حرية تعديل مركزه السياسي بالوسائل الديمقراطية وحرية تقرير دستوره الداخلي دون تدخل خارجي من هذه الدولة. وأوضح أن بولينيزيا الفرنسية لا تتمتع بأي من هاتين الإمكانيتين في ظل الحكم الذاتي الذي يقال إنها تتمتع به. ٢٩ - وأضاف قائلاً إن قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، بعد أن أكد أن مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها يشكلان مساهمة هامة في بناء القانون الدولي المعاصر، حدد ثلاثة خيارات لتقرير المصير - هي الاستقلال أو الارتباط الحر بدولة مستقلة أو الاندماج الحر فيها - وأضاف إليها خياراً هو "أي مركز سياسي آخر يحدده الشعب بحرية" باعتباره أسلوباً من أساليب إعمال الحق في تقرير المصير. وأردف قائلاً إنه من الخطأ القول بأن شعب بولينيزيا الفرنسية قد اختار بحرية استمرار ارتباطه بفرنسا: فالإقليم لم يختار أن يتم ضمه إلى فرنسا بعد حروب، ولا أن يصبح مسرحاً للتجارب النووية، ولا أن يُستغل بسبب الفوسفات الموجود فيه.

٣٠ - ورأى أن الحكومة الفرنسية في حالة إنكار للواقع منذ أُعيد إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ٢٠١٣، حيث تستخدم حججاً بالية من قبيل تدخل الأمم المتحدة في شؤونها الداخلية، وهي نفس الحجج التي كانت تستخدمها في ستينيات القرن العشرين حين كانت الجزائر تكافح من أجل نيل استقلالها. بل إن الوفد الفرنسي غالباً ما يغادر القاعة حين تُناقش مسألة بولينيزيا الفرنسية. ومع ذلك، فإن الرئيس ماكرون قد ألقى مؤخراً كلمة قوية وملهمة وصف فيها الاستعمار بأنه جريمة ضد الإنسانية، مما يوحي بأن الوقت قد حان لكي تدخل فرنسا من جديد في مناقشات حقيقية متعددة الأطراف لضمان ممارسة بولينيزيا الفرنسية لحقها في تقرير مصير.

٣١ - السيد توهيافا (عضو جمعية بولينيزيا الفرنسية): قال إن تحليلاً أجراه خبراء بتكليف من رئيس اللجنة الخاصة في عام ٢٠٠٦ قد حدد أن خيار اختيار "أي مركز سياسي آخر" بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) يمثل أسلوباً من أساليب إعمال الحق في تقرير المصير، لكنه لا يعني أن ذلك الخيار السياسي المحدد يضمن تحقيق هدف تقرير المصير. وقد اعترف به كتدبير انتقالي نحو الحكم الذاتي الكامل. وذكر أن تحليل الخبراء قد خلص أيضاً إلى أن القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) لم يكن الغرض منه قط إضفاء المشروعية

وينجم عنها ٣٠٠ وفاة سنوياً، في تعداد يقل عن ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة. ومع ذلك تأتي الحكومة الفرنسية لتدعي مرة أخرى أن الأمور كلها على ما يرام. ومضى يقول إن فرنسا قد سُمّمت البولنديين وارتكبت جرائم ضد الإنسانية. وذكر أن هناك أدلة تثبت أن الحكومة الفرنسية كانت على علم تام بآثار التجارب النووية، ومع ذلك استخدم البولنديين كغفزان تجارب.

٤٠ - واسترسل يقول إن ضحايا بلده المنسيين يطالبون، من هذا المنطلق، بالعدالة والجبر. وشدد على أن فرنسا يجب أن تتحمل تكاليف الرعاية الصحية المرتبطة بأي إصابات تسببت فيها. واختتم قائلاً إن جمعية ١٩٣ تؤمن بأن إجراء استفتاء بشأن التجارب النووية قد يدفع فرنسا إلى الاعتراف بمسؤوليتها.

مسألة جبل طارق (A/C.4/72/3)

٤١ - السيد بيكاردو (الوزير الأول في جبل طارق): قال إن شعب جبل طارق قد صوت منذ خمسين عاماً، في استفتاء نظمته الدولة القائمة بالإدارة، واختار بأغلبية ساحقة بلغت ٩٩ في المائة أن يظل إقليماً بريطانياً. وعلى الرغم من أن الحكومة الإسبانية في ذلك الوقت اعتبرت الاستفتاء غير قانوني، فإن المملكة المتحدة أدبت في الواقع على النهوض بحق تقرير المصير وفقاً لمبادئ الميثاق ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقد واجه جيل الاستفتاء دكتاتورية فرانكو، مما أدى إلى ولادة دولة أوروبية حديثة وديمقراطية تفخر بعصويتها في أسرة الأمم البريطانية. وقال إن بقاء جبل طارق ضمن بريطانيا لا يُعزى إلا إلى اختيار شعبه الحر والنزيه لذلك. وذكر أن جبل طارق نفسه نظم، في عام ٢٠٠٢، استفتاء بشأن ما إذا كان ينبغي أم لا قبول عرض السيادة المشتركة مع إسبانيا. ومرة أخرى، قررت الحكومة الإسبانية بأن الاستفتاء غير قانوني، وقد صوت الشعب مرة أخرى بأغلبية ساحقة لصالح بقاءه بريطانياً بالكامل. وأوضح أن المملكة المتحدة، على الرغم من معارضتها لإجراء هذا الاستفتاء أيضاً، لم تلجأ إلى استخدام العنف أو ممارسة الضغط السياسي لوقف التصويت.

٤٢ - وأضاف قائلاً إن جو التعايش السلمي والاحترام الذي نُظِم فيه كلا الاستفتاءين يعكس الحياة في جبل طارق وعلاقة البلد بالمملكة المتحدة. وذكر أن جبل طارق مجتمع يحترم القانون، ويسود فيه تنوع ثقافي وديني واجتماعي واسع، وهو يحترم نظام القانون الدولي القائم على القواعد ويتقيد بالتزاماته بوصفه عضواً في المجتمع

موضوعي لترتيبات التبعية القائمة، وفي ظل عدم إجراء استعراض لكل حالة على حدة وغير ذلك من الإجراءات المبررة.

٣٦ - وقال إنه ينبغي الأخذ بأسلوب عمل يركز على التنفيذ ويكفل المساءلة. وأضاف أن الدولة القائمة بالإدارة لم تقدم أي معلومات منذ أعيد إدراج الإقليم في القائمة، وبالتالي فهي تنتهك المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق انتهاكاً واضحاً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد رفضت التعاون مع اللجنة الخاصة فيما يتعلق بدراسة حالة الإقليم. وعلى الرغم من هذه التصرفات، لم يتم إخضاع الدولة القائمة بالإدارة قط للمساءلة. وهكذا، تحول النقاش إلى تقارع لآراء من بينها الحجج التي تحاول إضفاء الشرعية على مركز هذا الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي في التفاف على ولاية الأمم المتحدة. واسترسل قائلاً إن الاستعمار ليس محل جدل: فواقع الحال هو أن بولنيزيا الفرنسية لا تتمتع بالحكم الذاتي، والحكم في ظل التبعية ليس حكماً ديمقراطياً. ودعا إلى دراسة أشكال حقيقية من الحكم الذاتي، مثل غرينلاند مع الدانمرك وجزر كوك مع نيوزيلندا، لاتخاذها نماذج.

٣٧ - وردا على سؤال طرحه السيد إسيوتو (نيكاراغوا) بشأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة ببولنيزيا الفرنسية حتى الآن، قال إن التنفيذ كان دائماً نقطة الضعف في جميع القرارات المتعلقة بإلغاء الاستعمار. واختتم بالتأكيد على ضرورة المساءلة، بالإضافة إلى إصدار تقارير تحدد الإجراءات التي تطلب من منظومة الأمم المتحدة اتخاذها ولم تُتخذ بعد.

٣٨ - السيد تشان (جمعية ١٩٣): قال إن منظمته بدأت في عام ٢٠١٦ إجراءات التماس يهدف إلى إجراء استفتاء محلي بشأن المسائل النووية، وقد حصل حتى الآن على ٥٣ ٥٠٠ توقيع. ومع ذلك، لم يكن هناك أي رد فعل من القادة السياسيين نظراً لمناخ الديمقراطية الزائفة الذي يسود بولنيزيا الفرنسية.

٣٩ - وأعرب عن أمله في أن تختار أمة فرنسا العظيمة الإصغاء إلى ما لدى الشعب البولندي من هموم بشأن أثر التجارب النووية الـ ١٩٣ التي أُجريت على أراضيها، بدلا من التماهي في أخطاء الماضي. وأوضح أن مناقشة أثر التجارب النووية كانت دوماً من المحرمات، لدرجة أن الموضوع لم يُذكر خلال اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مؤخراً في باريس. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من عدم معرفة شباب بولنيزيا بهذه الحقبة الحزينة من تاريخهم، فإن البلد بأسره قد تلوث، وخاصة جزيرة مورورو المتداعية التي أصبحت على شفا الانهيار. وذكر أنه يتم اكتشاف ٦٠٠ حالة إصابة جديدة بالسرطان سنوياً،

في حصار سياسي فُرق الأسر وعرقل تدفق المواد الغذائية والإمدادات الأساسية الأخرى. ولئن جاز قول إن تلك الإجراءات صدرت عن ديمقراطية وليدة، فإن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسبانية في الآونة الأخيرة ضد شعبها تطرح شكوكا حول هذه الفكرة.

٤٦ - وأضاف يقول إن جبل طارق أجرى استفتاء آخر في ٢٠٠٢ وصوت مرة أخرى بأغلبية ساحقة لصالح الخيار البريطاني. وتستمر إسبانيا مع ذلك في رفض الاعتراف بواقع أمة بأسرها، وتكفي بمجرد تكرار نفس المطالب البالية وغير الديمقراطية. ولا يمكن لجبل طارق أن يثق في بلد عزله عن العالم وخنقه سياسياً واقتصادياً لأكثر من عقد من الزمن لمجرد أنه جرؤ على تنظيم استفتاء. فكيف يمكن الوثوق بأمة ترسل مركبات مكافحة الشغب والقوات شبه العسكرية ضد شعبها لمجرد ممارسته لحقه في الاختيار؟ وفضلاً عن عدم ثقة جبل طارق في إسبانيا، فهو ثابت في رغبته في أن يظل بريطانيا.

٤٧ - وحث اللجنة على العمل بصورة أكثر حسماً بشأن مسألة جبل طارق وإبلاغ الإقليم بالخطوات الضرورية لرفع اسمه من القائمة. ويجب إرسال بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى جبل طارق. وختم بقول إن الأمم المتحدة إذا لم تتخذ هذه الإجراءات، فهي تشجع إسبانيا على المضي في موقفها المعادي. أما شعب جبل طارق فلن يرضخ أبداً للإكراه ولن يستسلم: فهو لن يتخلى أبداً عن حقه في تقرير المصير والحرية الديمقراطية.

مسألة غوام (A.C.4/72/4)

٤٨ - السيد بازو كالفو (حاكم غوام): سرد قصة جده الأكبر وتصوره للحكم الذاتي لشعب الشامورو، فقال إن شعب غوام كان موالياً للولايات المتحدة: فسأل متى ستعامل الولايات المتحدة هذا الشعب على قدم المساواة مع مواطنيها الآخرين، ومتى سيتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها هؤلاء المواطنون، بدلاً من اعتبار أفراد مواطنين من الدرجة الثانية.

٤٩ - وأضاف يقول إن إقليم غوام واجه عدداً من الصعوبات بسبب مركزه الإقليمي. فعلى سبيل المثال، حُمِلَت الجزيرة ديوناً بسبب تكاليفات غير مموله مثل برنامج الإعفاءات الضريبية على الدخل المكتسب واتفاق الارتباط الحر. وعندما أعادت حكومة الولايات المتحدة أراضي السكان الأصليين، سن غوام قانون إدارة أراضي الشامورو لإعطاء السكان الأصليين من الشامورو فرصة استئجار الممتلكات مقابل مبلغ رمزي. بيد أنه في تشرين الأول/أكتوبر

الدولي. وأوضح أن جبل طارق يمثل، بناء على ذلك، لجميع المعايير الدولية المتعلقة بالإشراف التحوطي والشفافية وتبادل المعلومات في مجال الخدمات المالية، وكذلك بالقواعد المتعلقة بتبادل المعلومات الضريبية والشفافية في مجال المالية العامة التي حددتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأفاد أن جبل طارق يتبادل المعلومات الضريبية مع ١٠٤ بلدان وقد عرض ذلك التبادل على إسبانيا أيضاً. بيد أن الحكومة الإسبانية لا تعترف بوجود جبل طارق، ورفضت بالتالي التوقيع على اتفاق ضريبي معه.

٤٣ - ومضى يقول إن إسبانيا لا تمثل للميثاق عندما لا تحترم حقوق سكان جبل طارق في تقرير مركزهم بحرية. واستدرك قائلاً إن حكومته تقدر مع ذلك البيانات التي صدرت عن إسبانيا مؤخراً والتي أوضحت فيها أنها لن تسعى إلى استغلال خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي لتعزيز مطالباتها بالسيادة على البلد، وأنه لا يمكن تطبيق أي عرض للسيادة المشتركة مع إسبانيا إلا بموافقة من شعب جبل طارق. وقال إن بلده قد رفض هذا العرض من قبل وسيستمر في رفضه، غير أنه سيظل يمد يده بغصن الزيتون للإعراب عن رغبته في التعاون مع الشعب الإسباني. وعلى الرغم من أن جبل طارق سيغادر الاتحاد الأوروبي عندما تخرج منه المملكة المتحدة، فإنه يسعى إلى الحفاظ على علاقة قوية في مجالات التجارة والصدقة والتعاون والأمن مع إسبانيا وأوروبا على أساس الاحترام والمنفعة الاقتصادية المتبادلين. وأضاف أن حكومة بلده على استعداد للعمل مع إسبانيا بشأن المسائل التي لا تنال من سيادتها أو من اختصاصها القضائي أو من سيطرتها.

٤٤ - وقال إنه من المهم إدراك أن ٧٠٠٠ عامل يعبرون الحدود إلى جبل طارق يومياً قادمين من إسبانيا ويسهمون إسهاماً كبيراً في نجاحه. وقال إنه ينبغي أن يكون هؤلاء وجميع الآخرين الذين يعبرون ما سيصبح من ثم خط التماس الدولي الخارجي للاتحاد الأوروبي قادرين على الاستمرار في العبور بحرية بعد خروج جبل طارق من الاتحاد الأوروبي. وأوضح أن شعب جبل طارق لا يقبل التهديدات بشأن هذه المسائل، ولن يتخلى عن حقه في السيادة. واختتم قائلاً إن الإقليم بريطاني وسيظل بريطاني.

٤٥ - السيد بوتيجيغ (مجموعة تقرير المصير لجبل طارق): قال إن جبل الاستفتاء الذي صوت في ١٩٦٧ ليظل تحت الحكم البريطاني اتخذ خياره مدركاً تمام الإدراك الصعوبات التي ستترتب عن ذلك. فقد أقفلت إسبانيا بشكل انفرادي حدودها مع جبل طارق وشرعت

القواعد العسكرية التابعة للسلطة القائمة بالاحتلال من آثار على غوام وما مثلته المشاحنات التي وقعت في الآونة الأخيرة من تهديدات لشعب شامورو الأصلي الموجود في الجزيرة، والذي وجد نفسه طرفاً فيها رغماً عنه. وتساءل أيضاً عن المدى الذي يمكن فيه لتقرير المصير أن يؤدي إلى تحسين حالة الجزيرة في هذه الظروف.

٥٤ - السيد بازا كالفو (حاكم غوام): قال إن موقع غوام كان مهماً منذ قرون، فقد كانت هناك عدة قوى عظمى متعاقبة ترغب في السيطرة على هذه الجزيرة الصغيرة نظراً لموقعها الاستراتيجي. والحالة الآخذة في التطور المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست إلا أحدث مثال على هذه الظاهرة. ويعتقد بعض الغواميين أن وجود القواعد العسكرية للولايات المتحدة جعل من الجزيرة هدفاً، بينما يعتبر بعض آخر أن وجودها شكل فعالاً من أشكال الدفاع عن الجزيرة.

٥٥ - السيد دوهايلون سود: تكلم بصفته الشخصية، فقال إنه يود تقديم التوصيات التالية بصفته منحدراً من سلالة تاوناتو لاتي في غوام. يتعين على الأمم المتحدة الموافقة على مشروع القرار المتعلق بمسألة غوام؛ وإيفاد بعثة إلى الإقليم وضمان تعاون الولايات المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار؛ وإدانة الأنشطة المدمرة التي تخطط لها الدولة القائمة بالإدارة في جميع أنحاء جزر ماريانا؛ والحث على إعادة أراضي الغواميين إلى الأسر الأصلية المالكة لها أو منح تعويض عادل عنها بالاتفاق مع الأسر؛ وتشجيع إجراء انتخابات لتيسير التصويت على توحيد جزر ماريانا. وأضاف يقول إن شعب غوام حُرِمَ منهجياً من العديد من الحقوق في مجالات الموارد الطبيعية للشعوب الأصلية والتراث الثقافي، إلى جانب العديد من الحقوق الأخرى التي يكفلها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ولكن المركز الاستعماري ترك هذا الشعب عاجزاً عن رفع هذا الظلم. وكافأت قوات الولايات المتحدة أسلافه على تقاسم مواردهم معها بسخاء بمصادرة أراضي الأجداد التي لم تستردها أسرته إلا في الآونة الأخيرة، في حين لم يسترد عدد لا يحصى من الأسر الأخرى أيّاً من أراضيهم بعد. وينخرط الورثة الشرعيون في النضال لاستعادة هذه الأراضي ويعارضون خطط القوة العسكرية للولايات المتحدة الرامية إلى بناء حقل رامية، لئلا تعاني أراضيهم من نفس مصير الأقاليم الأخرى الملوثة بالذخائر غير المنفجرة. وبخلاف الديمقراطيات المبنية على الرأسمالية التي تدعم التبادل الطوعي للممتلكات، فإن شعب غوام تعرض لنهب أراضيهم وتدمير بيئته والاستهانة بلغته الأم وبتقاليده ومواقفه الثقافية.

٢٠١٧، رفعت وزارة العدل بالولايات المتحدة دعوى قضائية بحجة أن إعادة الأراضي إلى مالكيها الشرعيين من الشامورو ينتهك قانون الإسكان العادل - وهو قانون يرمي إلى حماية المواطنين الأمريكيين من التمييز في الإسكان العام. وليس واضحاً من يحمي إذن سكان غوام الأصليين من التهميش داخل وطنهم. ونظراً إلى أن محكمة أمريكية قضت بأن الاستفتاء بشأن المركز السياسي للإقليم غير دستوري لأنه حصر التصويت على السكان الأصليين، دخل غوام مرة أخرى في مأزق على طريق تقرير المصير.

٥٠ - وواصل يقول إنه، بصفته رئيس اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار في غوام، جعل إنهاء الاستعمار أولوية حكومية رئيسية للمرة الأولى منذ سنوات عديدة. وأعرب عن الأمل في إدراج إنهاء الاستعمار ضمن المناهج الدراسية قريباً بحيث يمكن للطلبة الغواميين معرفة حقهم في تقرير المصير. وقال إنه وجه مؤخراً رسالة خطية إلى اللجنة الخاصة، يطلب فيها إيفاد بعثة زائرة إلى الجزيرة للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٩. ويمكن للبعثة الزائرة أن تلقي مزيداً من الضوء على سعي الجزيرة نحو تحقيق تقرير مصيرها في مواجهة التحديات الجديدة لإنهاء الاستعمار والحكم الذاتي.

٥١ - واسترسل يقول إن السعي إلى إنهاء الاستعمار لا يستند إلى أي كراهية تجاه الولايات المتحدة، كما لا يخلو من الروح الوطنية. ويأمل شعب غوام في الواقع أن يعيش الديمقراطية المثالية والحرية وفرص النماء والمساواة، وهي أسس الحلم الوطني - وهي أيضاً المثل العليا نفسها التي ناضل من أجلها الغواميون كأفراد في القوات المسلحة للولايات المتحدة.

٥٢ - ومضى يقول إن أفراد شعب غوام هم من مواطني الولايات المتحدة، إلا أنهم لا يتمتعون ببعض الحقوق على غرار المواطنين الآخرين، مثل الحق في التصويت في الانتخابات الرئاسية. وقد شهد إقليم غوام تاريخاً طويلاً من اللامساواة والتشريعات التعسفية ضد سكانه الأصليين. وأياً كان المسار الذي يأخذه تقرير مصير غوام - إما يخفف الإقليم ارتباطه بالولايات المتحدة أو يصبح الولاية الحادية والخمسين أو يسعى إلى الاستقلال - فشعب غوام جزء من الولايات المتحدة حالياً. وختم معرباً عن الأمل في أن تتخذ غوام الخطوات التالية نحو إنهاء الاستعمار قبل نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار في ٢٠٢٠.

٥٣ - السيد أرسيا بيباس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يود أن يعرف وجهة نظر حاكم غوام بشأن ما يحمله وجود

٦٠ - السيد وون بات-بورخا (غواهان المستقلة): قال إن الخوف من قصف نووي وشيك الذي يطبع حياته اليومية، وهي حياة تختلف تمام الاختلاف عن حياة المواطن العادي في الولايات المتحدة، ما هو إلا تذكير مؤلم آخر بأن غوام إقليم آخر لهذا البلد. فعندما أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتلاكها لقذيفة نووية قادرة على الوصول إلى غوام، بذل المسؤولون أقصى ما في وسعهم لاحتواء الذعر عبر طمأنة السكان أن غوام جاهزة. وقال إن شعبه قد نجا من أسوأ نوع من الكوارث الطبيعية، لكن كارثة من ذلك النوع لا تمت إلى الطبيعة بصلة. وأضاف يقول إن أسرته لا تجد أي طمأنينة في تأكيدات مكتب الأمن الوطني لغوام التابع للدفاع المدني فيما يتعلق بأن غوام ستتنجو على الأرجح من أي قذيفة نووية. وكانت مزاعم الحاكم بأن الولايات المتحدة ستحمي غوام غير مقنعة هي الأخرى في ضوء إجراءات السلطة القائمة بالإدارة خلال الحرب العالمية الثانية، عندما أجلت الأمريكيين قبل الغزو الياباني، أو بعد الحرب عندما حرّرت غوام بعد سقوط القنبلتين النوويين على اليابان. وقد توعد الرئيس ترامب بأنه سيردّ بالنار والغضب، غير أن المرة لا يجد في التوعد بمزيد من العنف أي سلوى. وعلى الرغم من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تعتبر شعب الشامورو مصدر تهديد، فإن غوام ستظل هدفا طالما بقيت ضمن الأصول العسكرية للولايات المتحدة.

٦١ - وواصل يقول إن أهوال هيروشيما وناغازاكي تبدو وكأنها غابت عن الذاكرة بسهولة، وكذلك حقيقة أن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي سبق له استعمال سلاح نووي في الحرب. وعلى الرغم من أنها تمتلك ترسانة نووية قادرة على طمس معالم الكوكب، فهي لا تزال عضوا في الأمم المتحدة بطريقة أو بأخرى، في الوقت الذي تفرض فيه المنظمة جزاءات صارمة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وختم يقول إن أجيالا من شعبه عبروا المحيط لعرض قضيتهم على اللجنة التي لم تتخذ أي إجراءات بعد. ودعا أعضاء اللجنة إلى زيارة غوام ليشهدوا كيف يموت شعبها في حرب تخصّ شعبا آخر، أو بسبب السرطان والإشعاع النووي، ويُنجزون في سجون الولايات المتحدة.

٦٢ - السيدة ليون غيريرو (جزرنا مقدسة): تكلمت أيضا بصفتها عضوا في غواهان المستقلة وفي فرقة العمل المعنية باستقلال غوام، فقالت إن السلام هو ضرورة عاجلة لوطنها كما كان للعالم عند إنشاء الأمم المتحدة. وفي حالة نشوب نزاع نووي، ستجد

٥٦ - وواصل يقول إنه نظراً إلى أن خطاب الدولة القائمة بالإدارة وضع غوام في مرمى الأسلحة النووية، فإن شعب الجزيرة يواجه مستقبلا غامضا، وتشكك في أن تكون أي مساعدة اتحادية سريعة على النحو المطلوب أو كافية في حالة أي هجوم عسكري أو كارثة طبيعية. وهذه هي الحقائق القاسية لمستعمرة في القرن الحادي والعشرين.

٥٧ - السيدة نابوتي (ائتلاف غواهان للسلام والعدالة): قالت إن عدد الأقالييم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد ازداد في الواقع خلال العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وناشدت اللجنة أن تتخذ إجراءات ملموسة لدعم ممارسة إقليم غوام لحق تقرير المصير، وأعربت عن أملها في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار المتعلق بمسألة غوام، الذي يدين الأضرار الخطيرة والمستديرة التي قد تنجم عن مخطط الدولة القائمة بالإدارة لبناء منشآت ومرافق الرماية لمشاة بحرية الولايات المتحدة.

٥٨ - وأضافت تقول إن الدعوة إلى حماية البيئة من آثار العسكرية تنسجم مع مطالب منظماتها المتكررة بتقديم المساعدة المباشرة لغوام من أجل التعامل مع التلوث البيئي الحالي ومع الرصد البيئي. فإثناء الاستعمار أمر بالغ الأهمية لشعب غوام وبيئته. وقد تركت وزارة دفاع الولايات المتحدة، التي هي أسوأ مصدر تلوث في العالم، مخلفات سمية في جميع أنحاء الجزيرة والمنطقة بأسرها. وفي الوقت نفسه، تستخدم الولايات المتحدة ما تسميه مبادرات الحماية البيئية لتوطيد سيطرتها السياسية على الإقليم، في الوقت الذي تتجاهل فيه المواقع الموجودة هناك والخاضعة لقانون الاستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسؤولية، وهي أراضٍ توصف بأنها الأراضي الأكثر تلوثا في الولايات المتحدة، إلى جانب المواقع السمية الـ ٩٥ الأخرى التي تولدت في قواعدها العسكرية الموجودة بالإقليم.

٥٩ - وتابعت تقول إن جيلها في حداد على الأماكن التي يخشى ألا يتم تطهيرها أبدا خلال حياته. فقد صادرت القوات العسكرية موارد غوام الطبيعية ولوثتها ودمرتها، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ١٤٠/٥٧ الذي يهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تنهي هذه الأنشطة وتزيل القواعد العسكرية المتبقية. وبدلاً من ذلك، تمضي الدولة القائمة بالإدارة قدماً، دون موافقة سكان الجزيرة، في خطط تدمير أكثر من ١٠٠٠ فدان من غابات الحجر الجيري التي لا يمكن تعويضها، وفي تلوّث أكبر مصدر لمياه الشرب في الجزيرة.

أي عملية لإنهاء الاستعمار تخضع لقواعد المستعمر ليست إلا مجرد تمديد للاستعمار وترسيخ لهياكل اللامساواة نفسها.

٦٥ - وواصل يقول إن غوام تحمل قيمة عسكرية هائلة للولايات المتحدة التي استغلت مركز الإقليم لجني فوائد استراتيجية عديدة وفي الوقت ذاته تحرم شعبه من التمثيلية في الكونغرس الأمريكي أو في الأمم المتحدة. وأعادت القيمة العسكرية بشكل فعال عملية إنهاء الاستعمار، مما حال دون مشاركة شعب غوام في المفاوضات مثل تلك التي من خلالها حصل أعضاء إقليم ميكرونيزيا المشمول بالوصاية على سيادتهم ليصبحوا الدول المستقلة لبالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة. وختم يقول إنه يؤيد النداء الذي وجهه عدد من مقدمي الالتماسات والرامي إلى إيفاد بعثة زائرة إلى غوام.

٦٦ - السيد أرسيا بيباس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تسأل عما إذا كان السيد بيفاكوا يعتقد، بصفته عضواً في فرقة العمل المعنية باستقلال غوام، أن بإمكان السلطة القائمة بالاحتلال أن تلي مطالب شعب الشامورو في ضوء التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة. ويود أيضاً معرفة كيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعد في تمهيد السبيل نحو ممارسة الحق في تقرير المصير من خلال إيفادها لبعثة زائرة إلى الإقليم.

٦٧ - السيد بيفاكوا (فرقة العمل المعنية باستقلال غوام): قال إن أحد الأسباب وراء اعتبار المستعمرة في العالم الحديث تجربة غريبة هو أن معظم الناس لا يعتقدون أن المستعمرات لا تزال قائمة. فالعديد من الأشخاص في الولايات المتحدة يحسبون أن غوام هي إما مكان خيالي وإما قاعدة عسكرية. ومع أن حمل الدولة القائمة بالإدارة على الدخول في حوار يكاد يكون أمراً مستحيلاً، فإنه يأمل بأن يتيح الاهتمام الإعلامي الذي ستولّده البعثة الزائرة المجال لإقناع الولايات المتحدة بضرورة أن تأخذ التزاماتها على محمل الجد.

٦٨ - السيدة بارنت (بروتيهي ليتيكيان): قالت إن منظماتها مكرسة لحماية الموارد الطبيعية والثقافية في جميع أرجاء غواهان. وإن الحرب تلقي بظلالها الكثيرة على جزيرتها، حيث أن إجراء الدولة القائمة بالإدارة للتدريبات والاختبارات العسكرية هي تعابير ملطفة لاستخدامها المتفجرات في المحيط وعلى أراضي الأجداد. وبما أنها تحمل معها تقاليد شعبها التي يستمد منها القدرة على الصمود والمقاومة في وجه ما يمارسه الاستعمار من قمع وعنف وتهديد بالحرب وفرض لواقعها، فإنها ترفض البقاء صامتة. وتابعت قائلة إن الولايات المتحدة تعتزم أن تبني في شمال غواهان حقلاً ضخماً للتدريب على

غواهان (غوام) نفسها عالقة وسط الأحداث، وسيواجه شعبها الإبادة الجماعية. وقالت إنه بما أن سحابة الحرب الرمادية أصبحت تخيم على الجزيرة، فإنها غير متأكدة كيف تبدد مخاوف أبنائها بشأن سلامتهم. فهي تقف أمام اللجنة بصفتها أمّاً حريصة على حماية أبنائها، ولتكون صوت شعب غواهان الذي أسكت الاستعمار بصورة منهجية مطالبه الرامية إلى السلام والحفاظ على موارده الطبيعية واحترام أسلافه. وباسم الدفاع عن الولايات المتحدة، طلب منه إخلاء الساحة للقوة العسكرية وتم وضعه في طريق الهلاك. ولأن اللجنة تتألف من أمم كافحت من أجل سيادتها وحصلت عليها، فينبغي أن تسخر صوتها لمساعدة شعب غوام على العيش بسلام ورخاء في وطنه. وختمت تقول إنها تؤيد الطلب الذي وجهه حاكم غواهان بإيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة لكي توسع المنظومة نطاق دورها وتتفاعل مع الولايات المتحدة بخصوص عملية إنهاء استعمار الجزيرة.

٦٩ - السيد بيفاكوا (فرقة العمل المعنية باستقلال غوام): قال إن الولايات المتحدة، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة، تجاهلت قرارات الأمم المتحدة التي تدعوها إلى الامتناع عن تنفيذ سياسات الهجرة والعسكرة في أقاليمها بما قد يعوق إنهاء استعمارها. وقد استخدمت غوام كنافذة للدخول إلى الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. وفي ذلك الوقت، أصبحت الجزيرة موطناً لعشرات الآلاف من المهاجرين من آسيا وجزر أخرى في ميكرونيزيا، فتقلصت نسبة شعب الشامورو من ٩٠ إلى ٣٧ في المائة.

٦٤ - وأضاف يقول إنه في الوقت الذي كان الجميع في غوام فخورين بالنسيج المتعدد الثقافات الذي أصبحت عليه الجزيرة، بدأت الدولة القائمة بالإدارة في الآونة الأخيرة استغلال هذا التنوع لحرمان شعب الشامورو من حقوقه الإنسانية الأساسية على أراضيه. وفي آذار/مارس، قضت محكمة اتحادية بأن أي استفتاء لإنهاء الاستعمار يجب أن يشارك فيه جميع مواطني الولايات المتحدة في الجزيرة، حتى لو لم يقضوا فيها إلا بضعة أيام. ورفعت وزارة العدل بالولايات المتحدة دعوى ضد حكومة غوام في محاولة لإلغاء برنامج إدارة أراضي شعب الشامورو، وهو برنامج لمنح الأراضي إلى أبناء الشامورو الذين لا يملكون أي أرض بعد أن شردهم جيش الولايات المتحدة ظلماً بعد الحرب العالمية الثانية. وواصل يقول إن حكومة الولايات المتحدة تزعم أن الاستفتاء والبرنامج ينتهكان دستور الولايات المتحدة وأن شعب الشامورو في غوام لا يملك أي حقوق غير تلك التي أنشأها الكونغرس الأمريكي. وأكد يقول إن

يمكن أن تتخذها لتسوية مسألة غوام. وإن لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار توصي الأمم المتحدة بأن تستخدم نفوذها لحمل الولايات المتحدة على المشاركة البناءة في عملية إنهاء استعمارها للجزيرة وفقاً لمبادئ إنهاء الاستعمار ولأحكام القانون الدولي؛ وينبغي أن تُرسل بعثة زائرة من الأمم المتحدة إلى غوام بناءً على طلب يوجهه حاكم الإقليم.

٧٢ - السيدة ترلاخي (عضوة في مجلس الشيوخ ونائبة رئيس البرلمان في المجلس التشريعي لغوام ونائبة رئيس لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار): قالت إن صون حقوق شعب غير متمتع بالحكم الذاتي في السيطرة على موارده الطبيعية والمشاركة في أية قرارات بشأنها هو من السمات البارزة لتقرير المصير. ومن المهم للغاية في عصر تغير المناخ أن يُسمح لغوام، الجزيرة الصغيرة، بأن تحمي الموارد التي تزيد امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون وتقي الشواطئ من ارتفاع المد وتحافظ على التنوع البيولوجي في الجزيرة على أمل أن يستعيد مجتمعها عافيته وينال استقلاله الاقتصادي في المستقبل. وأراضي الإقليم والمحيط الذي يطل عليه يتعرضان أكثر فأكثر للتهديد، وتعاق إمكانية استغلاله لموارده وسيطرته عليها بسبب التأخر في إنهاء الاستعمار.

٧٣ - وأضافت قائلة إن المواقع الملوثة التي يزيد عددها عن ١٠٠ في غوام تكاد تكون كلها نتاج أنشطة الولايات المتحدة العسكرية، وهو ما عرّض بدوره شعب غوام للكثير من المواد المسببة للسرطان. وقد رفض تعويض غوام عن تعرضها للإشعاع رغم المعدلات العالية للإصابة بالسرطان، وهي الحالة التي تفاقم بسبب ما تم بشكل مؤكد من تعرّض للتجارب النووية في جزر مارشال. ومع ذلك، فإن المناطق التي تخصصها الولايات المتحدة للتدريب العسكري والتجارب العسكرية ما زالت تشهد توسعاً، حيث باتت تحتل ما يزيد عن ثلث مساحة الجزيرة، متسببةً بذلك في تدمير أفدنة من غابات الحجر الجيري وتهديد الشعوب المرجانية.

٧٤ - واستطردت قائلة إن الدعوى الأخيرة التي رفعتها الولايات المتحدة ضد حكومة غوام تسعى إلى إبطال قانون إدارة أراضي الشامورو، وهو قانون محلي وضع منذ ٤٠ عاماً ويقضي بتخصيص الأراضي لسكان غوام الأصليين إلى الأبد. وإن هذا القانون وضعته الهيئة التشريعية لغوام للبت في مسألة نزع الملكية الجبري لأراضي الشامورو وإعادة توطينهم أثناء فترات الاستعمار ولا سيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما استولت القوات العسكرية للولايات المتحدة على أكثر من ثلثي أراضي الجزيرة. وإنه لضرب من التناقض

إطلاق الذخيرة الحية يطل على قرية ليتيكيان المقدسة التي يقطنها شعب الشامورو والتي تعد تذكراً حياً لأساليب حياة هذا الشعب العريق على الأرض المسروقة من أصحابها الأصليين. وتنفيد القوات البحرية للولايات المتحدة بأن ما يزيد عن ٧٩ موقعاً من مواقع الأجداد تتعرض للجرف أو الضرر في المنطقة، وأن المنشآت المتوقعة ستدمر ما يزيد عن ١٠٠٠ فدان من آخر ٥ في المائة من غابات الحجر الجيري البكر. وعلاوةً على ذلك، فإن حقل الرماية، الموجود فوق طبقة المياه الجوفية الرئيسية، سيلوث المصدر الرئيسي لمياه الشرب في الجزيرة، حيث أنه من المقرر إطلاق ما يقرب من ٧ ملايين طلقة تحتوي على مادة الرصاص ومواد سامة أخرى في ليتيكيان كل عام.

٦٩ - واختتمت قائلة إن شعب الشامورو قد بعث، عبر المظاهرات الشعبية والقرارات المعارضة لبناء حقل الرماية، برسالة واضحة مفادها أن أسلافهم لم يشاءوا أن تصبح منازلهم وأماكنهم المقدسة مرتعاً لألعاب الحرب للجنود الأجانب. وإن هذا البناء ينتهك بوضوح القانون الدولي الذي يمنع الدول القائمة بالإدارة من تدمير الموارد الطبيعية والثقافية للشعب المستعمر. ودعت المنظمة إلى العمل مع شعب الشامورو من أجل وقف عسكرة الجزيرة حتى يتمكن من بدء عملياته لإنهاء الاستعمار التي طال انتظارها.

٧٠ - السيدة ناتيفيداد (لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار): قالت إنه يتعين على اللجنة أن تتصرف بحزم لمساعدة غوام وسائر الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في ممارسة حقها في تقرير المصير. وإن مشروع القرار بشأن مسألة غوام يلاحظ مع القلق، وعن حق، صدور حكم من محكمة اتحادية في الولايات المتحدة يقضي بعدم جواز أن يقتصر الاستفتاء بشأن تقرير المصير على السكان الأصليين، مما أدى إلى توقف الاستفتاءات وعمليات تسجيل الناخبين المؤهلين للتصويت في الانتخابات وإبطال عناصر من قانون غوام الذي بموجبه أنشئت لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار لضمان ممارسة شعب الشامورو لحقه في تقرير المصير. وعلاوةً على ذلك، فقد استند الحكم إلى الحقوق المدنية لمواطني الولايات المتحدة، ولكنه في معرض ذلك لم ينتهك الحقوق المدنية لأولئك الذين عانوا بشكل جماعي من الاستعمار فحسب، بل وحققهم غير القابل للتصرف في تقرير مصير.

٧١ - واختتمت قائلة إن أربعة أجيال من شعبها قد تعاقبت قبل أن ترجو الأمم المتحدة المنظمة أن تتدخل، وإن أجيالاً عديدة أخرى ستلحق بها ما لم تغير اللجنة مسارها وتركز على الإجراءات المحددة التي

٧٧ - واختتمت قائلة إن غوام ترى وجوب أن تصبح اللجنة الرابعة القوة الدافعة لإنهاء استعمارها من خلال الضغط على الولايات المتحدة للقيام بما هو ضروري لكي يتم رفع غوام من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولا بد من أن تنشر الولايات المتحدة جميع المواد ذات الصلة المتعلقة بخيارات وضعها القانوني الثلاثة. وإن رغبات شعبها لا تزال هي نفسها، ألا وهي الحرية في حكم نفسه بنفسه، واختيار وضعه السياسي، وممارسة حقه المتأصل الذي وهبه الله له في اتخاذ القرارات الاقتصادية والبيئية التي من شأنها الحفاظ على شعب الشامورو.

٧٨ - السيدة بورجا (ساغان كوتوران شامورو): قالت إن جزيرتها ولغة شعب الشامورو وثقافته وهويته قد تأثرت سلباً بإمبريالية الولايات المتحدة واستعمارها وعسكرتها لجزيرتها. وعندما أحكمت الولايات المتحدة سيطرتها للمرة الأولى على غوام في عام ١٨٩٨، أرغمت شعبها على تعلم الإنكليزية ومنعته من التحدث بلغة الشامورو. وبدلاً من تعريف الأطفال بترائهم، تم تدريسهم ثقافة الولايات المتحدة وتاريخها باللغة الإنكليزية ومن منظور الإنسان الأبيض ووجهة النظر الغربية. وتشير بيانات التعداد التي أعدها الولايات المتحدة في الأعوام ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ إلى أن نسبة المتكلمين بلغة الشامورو في غوام قد تضاءلت إلى ١٧ في المائة، وأن معظم من يتكلم تلك اللغة بطلاقة يتجاوز عمرهم ٥٥ عاماً. وإن اللغة والثقافة يرتبطان ارتباطاً مباشراً بوجود أي شعب وبقائه.

٧٩ - وأضافت قائلة إن جيلاً جديداً من الشامورو، من منطلق وعيه بأهمية هويته، بات يتحدث الآن إلى أطفاله بلغة الشامورو ويواصل الكفاح لنيل حقه في تقرير المصير. غير أنه لا يستطيع تحقيق ذلك دون مساعدة اللجنة. والهدف من منظماتها الشعبية هو إدامة لغة شعب الشامورو وثقافته. وتؤيد المنظمة إيفاد بعثة زائرة إلى غوام، وتدعم مشروع القرار بشأن مسألة غوام، ولا سيما تركيزه على ضرورة أن تعترف الدولة القائمة بالإدارة بحوية شعب الشامورو السياسية والثقافية والإثنية وأن تحترمها. وينبغي أيضاً تضمينه عبارات تُدين خطط الدولة القائمة بالإدارة لبناء حقل للرماية فوق منطقة ليتيكيان، مما يحول دون الوصول إلى مكان مقدس لشعب الشامورو. واختتمت ببيانها بالإعراب عن تأييدها للطلب الذي قدمه حاكم غوام إلى الأمم المتحدة من أجل إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم.

٨٠ - السيدة مونيوز (الشبكة النسائية للشعوب الأصلية في منطقة المحيط الهادئ): قالت إن مسألة تغير المناخ ترتبط بالمستقبل

والظلم أن يُسمح للولايات المتحدة لسنوات بعدم اتخاذ إجراء بشأن إنهاء الاستعمار، ثم يكون بوسعها أن تحاول بصورة مفاجئة وانفرادية تسخير محاكمها لإلغاء برنامج يؤمن وطناً للسكان الأصليين في الإقليم التابع لها. وعلاوة على ذلك، فإن الحجة التي دفعت بها الولايات المتحدة من أن قانون إدارة أراضي الشامورو هو قانون تمييزي تتعارض مع إقامة برامج ماثلة في الولايات المتحدة. وهي تتعارض أيضاً مع موقفها المؤيد لإنشائها حقول رماية بشكل انفرادي، حيث تزعم أن محاكمها لم يكن بوسعها وقف هذا المشروع لأن المسألة سياسية وبالتالي يكون البت فيها في يد كونغرس الولايات المتحدة.

٧٥ - واختتمت قائلة إن سكان غوام الأصليين لم يوافقوا ابداً على تلويث أراضيهم ومياههم وأغذيتهم؛ أو على تقييد وصولهم إلى المناطق المحددة لهم لصيد الأسماك واستغلال موارد المحيطات؛ أو على نقل ديارهم وقراهم إلى مكان آخر فقدانهم لها؛ أو على بناء حقول للرماية بالقرب من القرى القديمة والمقابر المقدسة؛ أو على اتخاذ القرارات بشأن حدودهم دون مشورتهم. وحثت اللجنة بالتالي على اتخاذ قرار يطالب بإنهاء فوري لاستعمار غوام قبل أن تخسر المزيد من مواردها.

٧٦ - السيدة كروز نلسون (عضو مجلس الشيوخ بالهيئة التشريعية لغوام): قالت إن جيش الولايات المتحدة يحتل أكثر من ثلث اليابسة في الجزيرة. وإن واحداً من كل ثمانية بالغين موجودين في الجزيرة هم من محاربي الولايات المتحدة القدماء، ولكن رغم أن غوام تسجل أعلى معدل للتجنيد العسكري كنسبة إلى تعدادها بالمقارنة مع الولايات المتحدة، فإنها تحتل المرتبة الأخيرة فيما يتعلق بالرعاية الطبية للمحاربين القدماء. ومن المثير للجزع أن تؤيد الولايات المتحدة انضمام أفراد شعب الجزيرة للجيش تأييداً تاماً ولا تؤيد طلبهم تقرير المصير أو نيل الحرية. وقد امتد نطاق السيطرة الاستعمارية للدولة القائمة بالإدارة في غوام ليشمل كل جوانب الحياة في الجزيرة وفق ما تجلّى من إلغاء محكمة الولايات المتحدة حق سكان الجزيرة في إجراء استفتاء. غير أن أبناء غوام أعلنوا عن تصميمهم ونزلوا إلى الشوارع احتجاجاً على الحكم الذي أصدرته المحكمة وكذلك على الخطة العسكرية لإنشاء حقل للرماية يلحق الدمار بالبيئة. فهل من الصواب أن يُسمح بتعزيزات عسكرية وشيكة في مكان لم يتخلص من الاستعمار بعد؟

غوام في الفترة ما بين عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٨ عملاً ببنود الاتفاق الذي أبرمه مع اليابان. ونتيجةً لذلك، انتزع المزيد من أراضي الأسلاف في الإقليم من شعب الشامورو الأصلي لاستخدامها حقولاً للرياسة وأجراء التجارب التفجيرية والتدريب. وكان شعب غوام يكافح لسنوات من أجل وضع حد لاستخدام مواقعه القديمة أراضٍ للتدريب، وأخذ يتجمع مؤخراً بطريقة سلمية لمناهضة خطة بناء حقل ضخمة للرياسة في ليتيكيا. وإن أبناء غوام الذين يشاركون في هذه الأنشطة، والذين لم يقتربوا ذنباً سوى ممارسة حقهم في إسماع صوتهم، قد وُسموا بأنهم إرهابيون وخونة وحتى مناهضون لأمريكا. وعلاوة على ذلك، أخذت وزارة دفاع الولايات المتحدة تستخدم حقل الرياسة المرتقب لتحويل الأنظار عن الخطر الأكبر الذي يهدد بيئة غوام واقتصادها، ألا وهو مشروع الاختبار والتدريب في جزر ماريانا، الذي سيؤدي إلى توسيع مساحة المنطقة التي تستخدمها وزارة الدفاع لأغراض التدريب والتفجير إلى نحو مليون ميل بحري، وهو ما ينطوي على قتل حوالي ٨٠.٠٠٠ من الثدييات البحرية من حوالي ٣٠ نوعاً متميزاً، وتدمير لأكثر من ستة أميال مربعة تعيش فيها الأنواع المرجانية المهددة بالانقراض، وتلويث لمستودعات المياه الجوفية للجزيرة.

٨٥ - واختتمت قائلة إن هذه الممارسات المدمرة تؤجج أيضاً المزيد من التوترات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإن التوترات المتصاعدة قد سبق وأن كلفت غوام ملايين الدولارات من عائدات السياحة لأن الجزيرة وجدت نفسها عالقة وسط ساحة الصدام بين الولايات المتحدة وتلك الدولة. وحثت اللجنة على اتخاذ موقف قوي ضد خطط الدولة القائمة بالإدارة الرامية إلى توسيع نطاق الأنشطة العسكرية الضارة، وعلى تأييد إيفاد بعثة زائرة إلى غوام. ويتعين على المنظمة أن تستخدم نفوذها لإشراك الولايات المتحدة في عملية إنهاء استعمار الإقليم بطريقة تضمن ممارسة حقيقية لتقرير المصير وإقامة تعاون صادق.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.

السياسي لغوام وبضعف منعة الجزيرة وفرص بقائها وبقاء شعبها. وإن غوام وغرب المحيط الهادئ قد شهدا منذ عام ٢٠١٣ تطورات مزعجة تعزى إلى احتراق المحيطات الذي دمر موائل المرجانيات ومن ثم قضى على أنواع من الأسماك، في حين أن مستويات سطح البحر الآخذة في الارتفاع، والتي من المتوقع أن تسجل ارتفاعاً هائلاً في القرن القادم، قد غمرت المناطق المنخفضة بالمياه وكثفت الفيضانات الساحلية الناجمة عن الأعاصير المدارية وأمواج تسونامي.

٨١ - وأضافت قائلة إن لهذا الأمر أهمية خاصة لشعب الشامورو الذي، رغم تاريخه مع الاستعمار، ظل شعباً متميزاً من الشعوب الأصلية التي لديها ثقافة حية تتمحور حول علاقته بأرضه. وتأمين حقوق الأراضي للشعوب الأصلية هو حل من الحلول المثبتة لتغير المناخ؛ وعلى النقيض من ذلك، يعد نكران هذه الحقوق تهديداً لغابات العالم المتبقية ولتنوعه البيولوجي وسبباً رئيسياً للفقر. وباعتبار غوام إقليماً تابعاً للولايات المتحدة، فقد وقع كل من غوام وشعب الشامورو رهينة قرارات ذلك البلد بشأن بتغير المناخ، وآخرها انسحابه من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مما يقوض بشكل خطير الطريقة التي ترتمي غوام اتباعها في التعامل مع هذه المسألة المعقدة على المستوى المحلي، وذلك مثلاً باستضافة اللاجئين بسبب تغير المناخ من منطقة غرب المحيط الهادئ.

٨٢ - واستطردت قائلة إن الطريقة الوحيدة لضمان المشاركة التامة لغوام وشعبها في الجهود المبذولة على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي في الجهود المتصلة بتغير المناخ هي إيجاد حل لمشكلة مركزها السياسي ودعم حق شعب الإقليم في تقرير المصير الذي هو أحد حقوق الإنسان. وإن غوام محرومة حالياً من الحق في تقديم مساهمات مجدية في منتدى جزر المحيط الهادئ مع شقيقتيها من الدول السيادية.

٨٣ - واختتمت قائلة إنه ينبغي للجنة، عندما تعتمد مشروع القرار المتعلق بمسألة غوام، أن تدين التدمير المتعمد الذي تقوم به الدولة القائمة بالإدارة لمساحات شاسعة من غابات الحجر الجيري، ومنعها الناس من الوصول إلى المواقع المقدس، وتلويثها لأكبر مصدر لمياه الشرب في الجزيرة. ويتعين على الأمم المتحدة أن توفد بعثة زائرة إلى غوام وأن تستخدم نفوذها لحمل الدولة القائمة بالإدارة على المشاركة بشكل كامل في عملية إنهاء استعمار غوام.

٨٤ - السيدة ليمتياكو (فاموكسايان): تكلمت باسم شعب الشامورو الأصلي في غوام، فقالت إن جيش الولايات المتحدة ما زال يعتزم نقل ٥.٠٠٠ من الجنود مشاة البحرية ومعاليمهم من أوكيناوا إلى